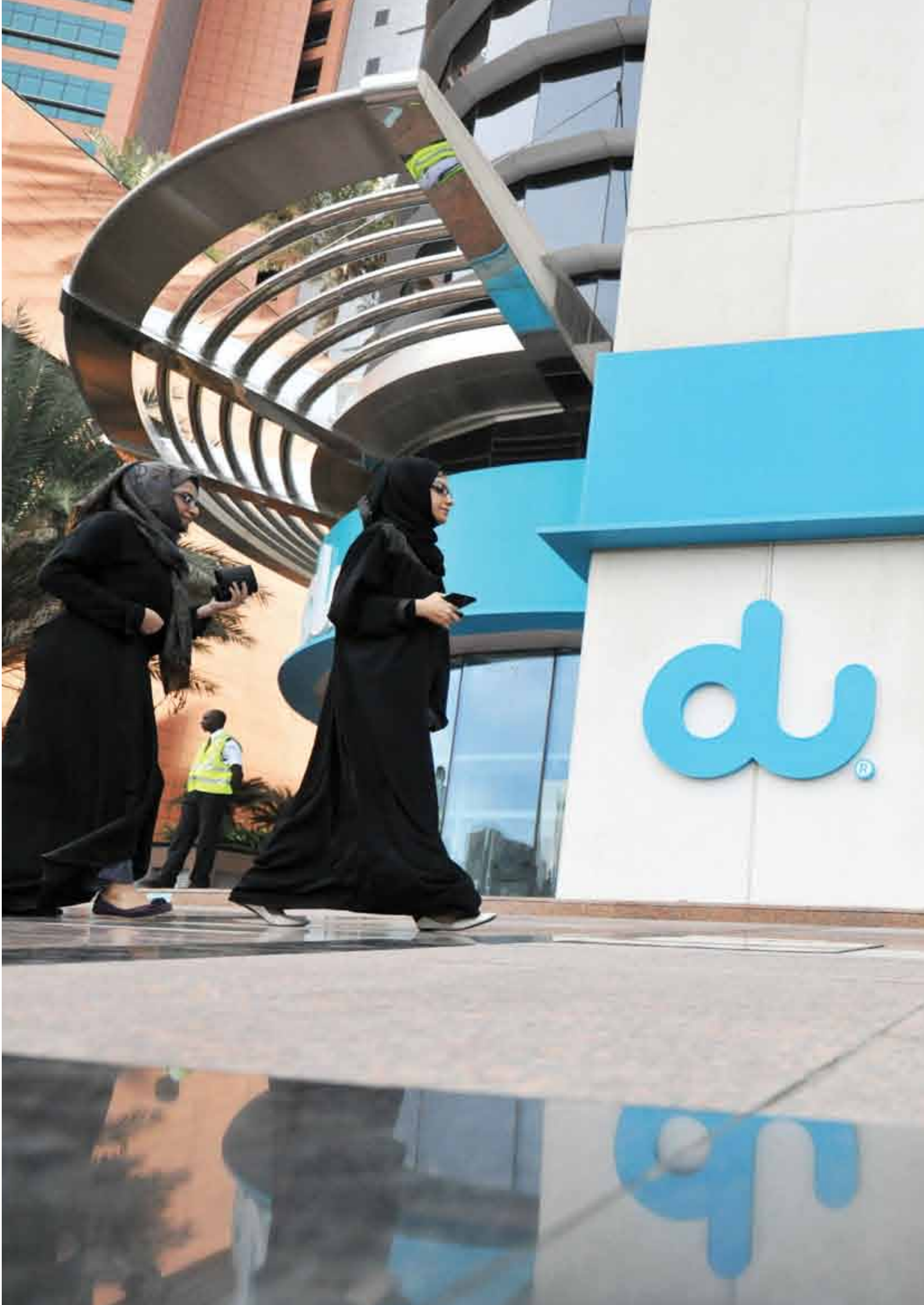




المحتويات

الصفحة

04	تطبيق الحوكمة
06	التعامل بالأسهم
08	مجلس إدارة الشركة
20	الإدارة التنفيذية
24	معاملات الأطراف ذات العلاقة
25	مدقق الحسابات الخارجي
27	الرقابة الداخلية
30	سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين
31	معلومات عامة
33	التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية



1. تطبيق الحوكمة

إن معايير الحوكمة المؤسسية والانضباط تعزز مستويات الثقة في قدرتنا على التزام الكفاءة وتوليد العائدات التي تساهم في تنمية إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.1 المقدمة

نفخر نحن في “du” بتطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات، بما يتوافق مع التشريعات الإماراتية الخاصة بالحوكمة وقانون الشركات، ونتبع أفضل الممارسات الدولية. ونؤكد إلتزامنا بالقرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

ويتم تحديد ضوابط الحوكمة لدى شركتنا من خلال «دليل حوكمة الشركة»، والذي اعتمده مجلس الإدارة. والهدف من هذه الإرشادات هو حوكمة الإطار التنظيمي والسياسات والجراءات المتبعة لإدارة جميع أنشطة الشركة وفق القواعد التي أقرتها هيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق دبي المالي، ووفق أفضل الممارسات الدولية لتحقيق الكفاءة في العمل، تعود على جميع المساهمين والأطراف المعنية من موارد بشرية وعملء وشركاء، بالقيمة، وتحقيق العائدات التي تساهم في تنمية إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

2.1 نظرة عامة على حوكمة الشركة

تلتزم شركتنا بمعايير حوكمة الشركات المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 ومعايير الانضباط المؤسسي التي يتضمنها «دليل حوكمة الشركة»، والتي شملت مهام ودور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث تحظر قواعد الحوكمة على رئيس مجلس الإدارة تولي مهام الرئيس التنفيذي للشركة، كما تم تحديد مهام مجلس الإدارة بما في ذلك الإشراف على نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من كفاءته. وفي العام 2011 تضمن دليل الحوكمة سياسة تقييم كفاءة مجلس الإدارة، وسياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين. ومن أجل وفائنا وإلتزامنا بأعلى المعايير، قام مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث السياسات التي تضمنها دليل الحوكمة.

وقد اتخذنا خطوات إيجابية في الحوكمة المؤسسية، حيث قمنا بإطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالحوكمة على موقع الشركة الإلكتروني، تضم تقرير الحوكمة السنوي وهيكلية مجلس الإدارة وبيانات المساهمين المؤسسين، كما تسلط الضوء على جميع سياسات الحوكمة المتبعة في الشركة. ومن منطلق حرصنا على تطبيق أعلى معايير الشفافيه والإفصاح، يتواصل مجلس الإدارة مع المساهمين من خلال البريد الإلكتروني الخاص بحوكمة الشركة، سواء من هم داخل الإمارات

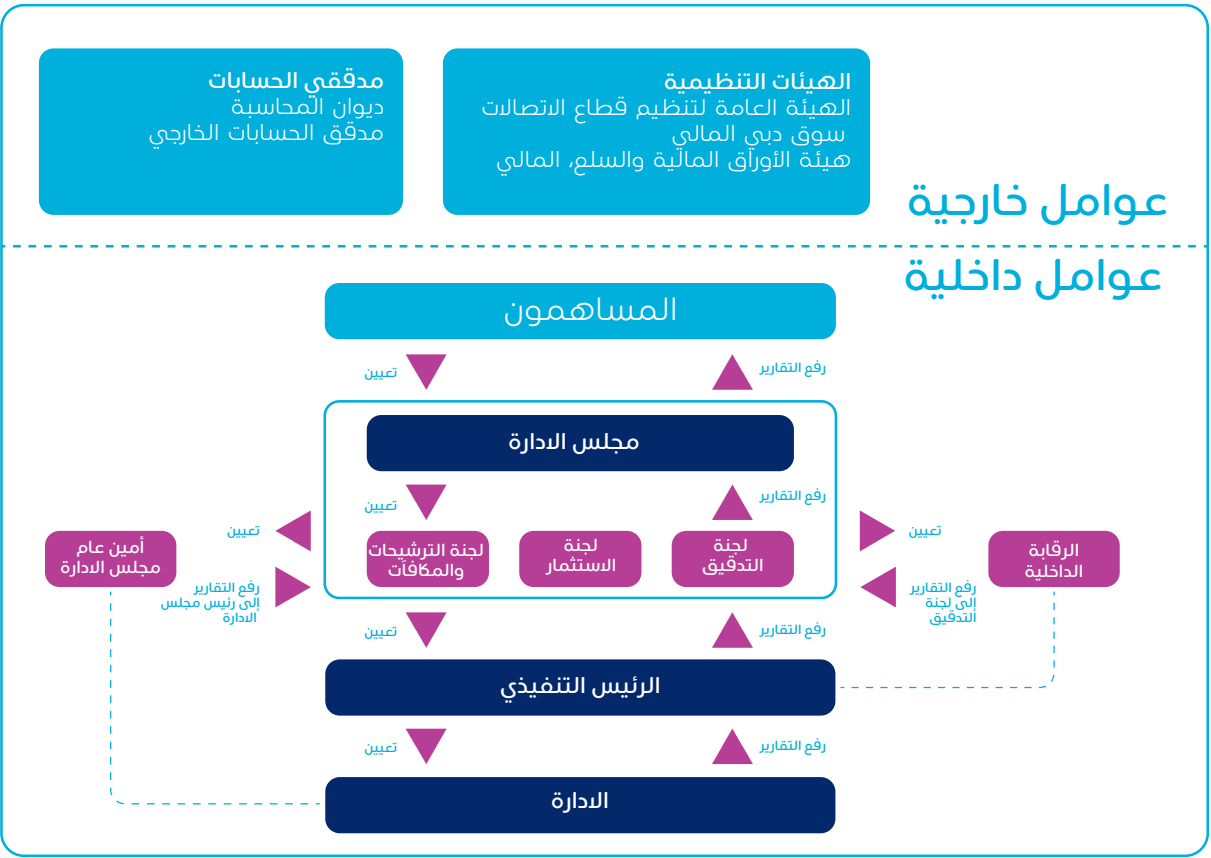
أو خارجها، بأسلوب متوافق بين ممارسات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

ويشمل دليل الحوكمة سياسات وقواعد تركز على مبدأي الشفافية والمسؤولية ويشدد على الإلتزام بأعلى معايير الانضباط السلوكي والمهني والأخلاقي وتتلخص فيما يلي:

- سياسة المسؤولية المجتمعية في الشركات والتي تعبر عن التزامنا بالمساهمة في تحسين جودة المستوى المعيشي لموظفي الشركة والتأثير الإيجابي في المجتمع .
- سياسة توزيع الأرباح على المساهمين والتي تنطلق من التزامنا بتحقيق القيمة المستدامة لمساهميننا.
- قواعد السلوك وبيان بالمبادئ العامة وتشمل القواعد العامة التي يجب الإلتزام بها من قبل الموظفين والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة
- سياسة التعامل بالأسهم والموضحة في الفقرة 1.2 أدناه.
- سياسة تعاملات الاطراف ذات العلاقة وتحدد هذه الفقرة متطلبات القبول الخاصة للمعاملات بين الشركة والاطراف ذات العلاقة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing) والموضحة في الفقرة 3.7 أدناه.
- سياسة تقييم مجلس الإدارة وهي من أحدث سياسات الحوكمة المتبعة في العالم، والتي تحدد مدى كفاءة مجلس الإدارة وخبرته ومرونته لتجاوز أي تحديات إقتصادية محتملة.
- سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين والموضحة في الفقرة 8 أدناه.
- سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي والموضحة في الفقرة 2.6.
- سياسة تعيين خبراء لأعضاء مجلس الإدارة لتقديم الخدمات الاستشارية لأعضاء مجلس الإدارة والاستعانة بالخبرات التي تدعم قرارات مجلس الإدارة لتحقيق القيمة للمساهمين.

3.1 نموذج حوكمة شركتنا

تكمن فعالية نموذج حوكمة شركتنا في توزيع المهام والمسؤوليات بين المساهمين والإدارة والمشرفين بما فيهم مجلس الإدارة واللجان الدائمة، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:





2. التعامل بالأسهم

1.2 سياسة التعامل بالأسهم

تسري هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة والشركات التابعة لها ومن في حكمهم. هذا ويتم توعية الغير الذين لهم اطلاع على المعلومات الحساسة المتعلقة بسعر السهم (سواء بسبب علاقة عقدية مع الشركة أو علاقة شخصية مع أي موظف فيها) بشأن هذه السياسة.

الهدف من سياسة التعامل بالأسهم هو:

أ. تثقيف أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة ومن في حكمهم بعدم قانونية التعامل بالأسهم الشركة من قبل المذكورين أعلاه إما بشكل مباشر أو من خلال الآخرين بحيث يكون لدى المتعامل معلومات حساسة غير منشورة متعلقة بالأسعار مثل:

- التقارير المالية السنوية ونصف السنوية وربح السنوية؛
- المعلومات بشأن توقعات الشركة واحتمالات التداول؛
- توزيع الأرباح التي يقترحها مجلس الإدارة والإعلان وعن أية تغييرات في سياسة توزيع الأرباح؛
- خطط التوسع بما في ذلك الدخول إلى أسواق جديدة أو تقديم تكنولوجيا جديدة؛
- التحالفات الإستراتيجية أو أية حالات دمج أو حيازة مقترحة؛
- برامج إعادة هيكلة الشركة؛
- التغييرات الجوهرية في طبيعة عمل الشركة؛
- التصرف في أية أسهم في الشركة من قبل مساهم رئيسي؛
- التغييرات في هيكلية مجلس الإدارة؛
- الموافقات التنظيمية أو التراخيص؛
- أي نزاع محتمل قد يؤدي إلى رفع دعوى قضائية جوهريّة.

ب. تأسيس إطار للموظفين للتقيد به عند التعامل بالأسهم الشركة.

ج. بيان عواقب التقصير في عدم التقيد بهذه السياسة.

2.2 حظر التعامل بالأسهم

لا يسمح فيها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في التعامل بالأسهم الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال فترات مغلقة أو فترات الحظر.

أ. تبلغ الفترة المغلقة أو فترة الحظر خمسة عشر يوماً قبل نهاية الفترة المالية السنوية ونصف السنوية وربح السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية رسمياً للسوق المالي ولهيئة الأوراق المالية والسلع. أما بالنسبة إلى البيانات المالية السنوية فتتمدد فترة الحظر لحين مصادقة الجمعية العمومية عليها.

ب. تحتاج التعاملات بالأسهم الشركة في أي وقت كان إلى موافقة رسمية من قبل:

- رئيس لجنة التدقيق لأعضاء مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي؛
- رئيس مجلس الإدارة لرئيس لجنة التدقيق؛
- والرئيس التنفيذي للموظفين.

ج. تقدم كافة الطلبات المقترحة للتعامل بالأسهم الشركة لأمين عام مجلس إدارة الشركة. وقد إستحدثت الشركة نظاماً إلكترونياً كنموذج للتعامل بالأسهم للموظفين، بحيث يذكر في النموذج عدد الأسهم التي يرغب مقدم الطلب في شرائها أو بيعها والتاريخ المقترح لتنفيذ هذه العملية، كما يستوجب على مقدم الطلب أن يؤكد بأنه لا يملك أي معلومات حساسة غير منشورة متعلقة بالسعر، وتحدد له فترة التعامل. كما يتطلب على المتعامل بالأسهم إخطار أمين عام مجلس الإدارة فور إنتهائه من التداول.

د. لا يسمح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين التعامل بالأسهم الشركة إلى حين تلقي تأكيد خطي من المخولين بإعطاء الموافقات كما ذكر سابقاً. كما يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة إعلام أمين عام مجلس إدارة الشركة عن عدد أسهم الشركة التي بحوزتهم وبشكل سنوي. ولجنة التدقيق هي المسؤولة عن مراجعة "سياسة التعامل بالأسهم" وإقتراح تعديلها.

واصلنا جهودنا نحو الالتزام بأفضل الممارسات الدولية، وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي.

3. مجلس إدارة الشركة

تتجلى حوكمتنا المؤسسية في قواعد السلوك ومبادئ الالتزام التي يفرضها مجلس الإدارة والتي تتماشى مع المعايير العالمية.

1.3 التشكيل

حسب قواعد دليل حوكمة الشركة فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين. وهذا يعني بمتطلبات القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي وبموجب النظام الاساسي لشركتنا، يحق لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة , وشركة الإمارات للاتصالات والتكنولوجيا ذ.م.م., وشركة مبادلة للتنمية مجتمعين تعيين ثمانية أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وعضوين يتم إنتخابهم من عامة المساهمين.

وفي تاريخ 28 مارس 2012 تمت الموافقة على إعادة تعيين وإعادة انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة ولمدة 3 سنوات.

ويتألف المجلس من ثمانية أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين ومستقلين, وعضوين غير تنفيذيين الأشخاص, التالية أسماؤهم:

الإسم	تاريخ أول تعيين/ إنتخاب	المنصب في مجلس الإدارة	عضوية اللجان	ممثلاً لـ	المؤهلات الدراسية
أحمد بن بيات	2006	رئيس مجلس الإدارة	لجنة الاستثمار	شركة الإمارات للاتصالات والتكنولوجيا ذ.م.م.	ماجستير في تقنية المعلومات وإدارة الأعمال من الولايات المتحدة
يونس الخوري	2009	نائب رئيس مجلس الإدارة	لجنة الاستثمار	جهاز الإمارات للاستثمار	بكالوريوس في علوم هندسة الكمبيوتر من جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية ماجستير في علوم إدارة الهندسة من جامعة نورث ايسترن في الولايات المتحدة الأمريكية
عبد الحميد سعيد	2009	عضو مجلس إدارة	لجنة التدقيق	جهاز الإمارات للاستثمار	بكالوريوس في إدارة الأعمال من أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية

وليد المهيري	2006	عضو مجلس إدارة	لجنة الترشيحات والمكافآت (الرئيس)	مبادلة	ماجستير من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس في علوم الخدمات الأجنبية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية
جاسم الزعابي	2006	عضو مجلس إدارة	لجنة الاستثمار	مبادلة	ماجستير في إدارة الأعمال من لندن بيزنيس سكول في المملكة المتحدة.
فاضل العلي	2009	عضو مجلس إدارة	لجنة التدقيق , ولجنة الاستثمار	شركة الإمارات للتكنولوجيا ذ.م.م.	بكالوريوس في علوم الصناعة ونظم الهندسة من جامعة ساوثن كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية دبلوم في المالية (CFA Level1) من من الجامعة الأمريكية في الشارقة
زياد غداري	2007	عضو مجلس إدارة	لجنة التدقيق (الرئيس)	عام	بكالوريوس في القانون من جامعة الإمارات - العين
عبد الله الشامسي	2007	عضو مجلس إدارة	لجنة الترشيحات والمكافآت	عام	بكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من جامعة نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)
سعيد البتيم	2006	عضو مجلس إدارة	لجنة التدقيق , ولجنة الترشيحات والمكافآت	جهاز الإمارات للاستثمار	بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الإمارات - العين
محمد السويدي	2012	عضو مجلس إدارة	لجنة الاستثمار	جهاز الإمارات للاستثمار	بكالوريوس في العلوم الإدارية والسياسية (محاسبة) من جامعة الإمارات - العين

ونود التنويه أن الحكومة الاتحادية ممثلة بجهاز الإمارات للاستثمار قامت بتعيين السيد محمد السويدي كممثل رابع عن الحكومة الاتحادية بعد استقالة السيد عيسى السويدي من عضويته في مجلس إدارة شركتنا بتاريخ 27 يونيو 2012.



أحمد بن بيات
رئيس مجلس الإدارة
(عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)

يعد أحمد بن بيات أحد قادة الأعمال البارزين في إمارة دبي، ويتولى العديد من المناصب الإدارية العليا حيث ساهم في قيادة والإشراف على التوجهات الإستراتيجية لعدد من المبادرات الاقتصادية الرائدة التي ساهمت في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة في إمارة دبي. يشغل أحمد بن بيات منصب الرئيس التنفيذي في دبي القابضة، إضافة إلى أنه عضو مجلس أمناء كلية دبي للإدارة الحكومية ومدير عام سلطة منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والإعلام.

وقد شغل عدة مناصب مرموقة في السابق من بينها رئيس مجلس الإدارة في "تيكوم للاستثمارات"، ورئيس مجلس إدارة "مؤسسة دبي العقارية"، ومنصب الأمين العام لمجلس دبي التنفيذي في حكومة دبي، ورئيس برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، ومدير عام

يشغل سعادة يونس الخوري منصب مدير عام وزارة المالية، وهو أيضاً أحد أعضاء مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي،



يونس الخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة
(عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ومستقل)

يشغل سعادة عبد الحميد سعيد مناصب رئيسية في هيئات حكومية، فهو عضو مجلس إدارة لسوق أبوظبي للأوراق المالية، وجهاز الإمارات للاستثمار، وشركة مبادله للتنمية، و"سكي نيوز" العربية. وهو عضو مجلس أمناء جامعة أبوظبي.



عبدالحميد سعيد
عضو مجلس الإدارة
(غير تنفيذي ومستقل)

مجلس دبي التعليمي، وعضو مجلس أمناء جامعة زايد، ورئيس مجلس إدارة "المكتب الاستشاري"، بالإضافة إلى شغله لمنصب عضو مجلس إدارة "شركة الثريا للاتصالات"، وعضو اللجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات في دولة الامارات العربية المتحدة، وعضو في اللجنة العليا للسياسة المالية لامارة دبي.

واستطاع أحمد بن بيات أيضا بفضل خبرته العلمية والتقنية، ومهاراته القيادية أن يكون إدارياً بارزاً ورائداً في مجاله لما يتمتع به من شخصيه متميزة، وأسلوب تحفيزي على بناء فرق عمل فائقة الإبداع، وتأسيس شراكات عمل، وإقامة علاقات تجارية طويلة الأمد.

والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ومجلس أبوظبي للاستثمار .

كما يشغل السيد عبد الحميد سعيد منصب رئيس مجلس الإدارة في شركة أصيل للتمويل الإسلامي، ومنصب المدير التنفيذي لشركة ريم للاستثمار ورئيس الخليج الأول للخدمات المالية ويشغل منصبى عضو مجلس إدارة والمدير التنفيذي لبنك الخليج الأول.



وليد المهيري
عضو مجلس الإدارة
(غير تنفيذي ومستقل)



جاسم الزعابى
عضو مجلس الإدارة
(غير تنفيذي ومستقل)



فاضل العلي
عضو مجلس الإدارة
(غير تنفيذي)



زياد كداري
عضو مجلس إدارة
(غير تنفيذي ومستقل)

بحكم منصبه كرئيس تشغيلي، يشرف المهيري على المحفظة الاستثمارية للشركة، كما يتولى مسؤولية تطوير الأنشطة التجارية والتشغيلية والاستراتيجية

يشغل السيد وليد المهيري أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة ياه سات، ومبادلة إنفراستركتشرز بارتنرز، وشركة استثمار التكنولوجيا المتطورة (أتيك)، وجلوبل فاوندرز، ومستشفى كيغلاند كلينك أبوظبي، وشركة

يشغل جاسم الزعابي منصب المدير التنفيذي لوحدة مبادلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقبل انضمامه إلى مبادلة، عمل الزعابي مع شركة الثريا للاتصالات الفضائية في منصب مدير تطوير الأعمال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر.

يشغل سعادة فاضل العلي منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة دبي القابضة. بالإضافة إلى كون فاضل العلي عضو في اللجنة التنفيذية لشركة دبي القابضة وعدد

سعادة زياد كداري هو مؤسس ورئيس مجموعة كداري وشركاه، ويمارس المحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم منذ عام

تبريد. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس ادارة شركة بياجو آيرو للصناعات، وهو عضو مجلس إدارة في شركة المعبر، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، بالإضافة إلى شغله منصب عضو في مجلس أمناء مستشفى كيغلاند

المناصب الإدارية: رئيس مجلس إدارة شركة إنجازات لنظم البيانات، و شركة خدمات الإتصالات للأسواق الناشئة إتصالات نيجيريا، وشركة أبوظبي لبناء السفن، وشركة أبوظبي للموانئ ذ.م.م، وشركة استثمار التكنولوجيا المتطورة (أتيك).

من الشركات التابعة لها كمجموعة جميرا فإنه يشغل أيضاً منصب عضو مجلس إدارة في مصرف بوبيلر القبرصي، وسلطة دبي للخدمات المالية وإعمار للعقارات.

1983. وهو رئيس مجلس إدارة مكتب كداري للاستثمار، وعضو مجلس إدارة لمركز دبي التجاري العالمي، ودانة غاز.



عبدالله الشامسي
عضو مجلس إدارة
(غير تنفيذي ومستقل)



سعيد اليتيم
عضو مجلس إدارة
(غير تنفيذي ومستقل)



محمد السويدي
عضو مجلس إدارة
(غير تنفيذي ومستقل)

يشغل سعادة عيد الله الشامسي حالياً منصب المدير العام لشركة وكالات الملاحة العربية المتحدة (الإمارات)، وهو نائب رئيس

يشغل سعادة سعيد اليتيم منصب وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الموارد والميزانية. وهو من المشرفين على إجراءات إعداد وتقييم

جمعية وكلاء الملاحة بدبي ورئيس مجلس إدارة مجموعة دبي للعقارات وشركة الشرق الأوسط لتصليح الحاويات.

ميزانية الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والناتج العام

في عدة شركات إماراتية. هو حالياً يشغل عضوية مجلس إدارة مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية. تم تعيين سعادة محمد السويدي بتاريخ 27 أغسطس 2012

يشغل سعادة محمد السويدي حالياً منصب المدير التنفيذي لإدارة الأصول في جهاز الإمارات للإستثمار. كما شغل منصب المدير التنفيذي لإدارة الخزانة في جهاز أبوظبي للإستثمار. كما يتمتع محمد السويدي بخبرات مكتسبه من عضوياته

2.3 لجان مجلس الإدارة

قام مجلس إدارة شركتنا بتأسيس ثلاث لجان رئيسية للاضطلاع بمسؤوليات وصلاحيات محددة والفصل فيها، أو رفع بعض التوصيات لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة حولها. وتتشكل كل لجنة من رئيس واثنين من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر، وتعد كل لجنة أربعة إجتماعات سنوياً على الأقل.

وفيما يلي اللجان الرئيسية التابعة لمجلس الإدارة:

أولاً: لجنة التدقيق

تشرف لجنة التدقيق على تعيين مدقق الحسابات والمحافظة على علاقات جيدة مع المدققين، ومراجعة التقارير المالية بشكل دوري، كما تقوم اللجنة بالإشراف على وإدارة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية بشكل منظم. وتضطلع لجنة التدقيق بدور فعال في التأكد من تطبيق الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية والتي تشمل أداء إدارة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي للشركة.

ويرأس لجنة التدقيق السيد زياد كداري، أما أعضاء اللجنة فهم السيد فاضل العلي، والسيد عبدالحמיד سعيد السيد سعيد اليتيم. وتوضح الفقرة 1.3 أدناه تفاصيل الخبرة المالية لأعضاء اللجنة.

أ. واجبات لجنة التدقيق

تتلخص واجبات لجنة التدقيق فيما يلي:

- تقديم التوصيات حول التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليتهم وموضوعيتهم.
- مراجعة ورفع التقارير لمجلس الإدارة بشأن البيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة ورصد التطبيقات المالية للشركة وإدارة الرقابة الداخلية وأنشطة إدارة المخاطر.
- مراجعة سياسة التداول بالأسهم.
- مراجعة ورفع التقارير لمجلس الإدارة بشأن السياسات الحسابية والمالية وممارساتها.
- مراجعة ورصد ورفع التقارير لمجلس الإدارة بشأن فعالية إدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة الخطة السنوية للرقابة الداخلية والمصادقة عليها.
- التحقق من الإلتزام بسياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي.
- متابعة أي أمور أخرى يفوضها مجلس الإدارة للجنة التدقيق .

ب. صلاحيات لجنة التدقيق

تملك لجنة التدقيق صلاحيات من قبل مجلس الإدارة لدراسة أي نشاط يدخل ضمن شروط المراجعة الخاصة بها، وهي مفوضة بالوصول

دون قيد أو شرط إلى مدقق الحسابات الخارجي والحصول على أي استشارة مهنية بشأن أية مسألة تتعلق بحسابات الشركة. وتملك اللجنة صلاحيات بطلب أية معلومات تحتاجها من أي موظف أو عضو مجلس إدارة ويتم توجيه أعضاء مجلس الإدارة والموظفين للتعاون مع أي طلب مقدم من اللجنة.

ثانياً: لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل دور لجنة الترشيحات والمكافآت على وضع سياسة المكافآت والأجور للإدارة التنفيذية وتحديد التعويض الإجمالي الذي يحصل عليه، وتحديد التعويض الإجمالي الذي يحصل عليه كل عضو مجلس إدارة تنفيذي - إن وجد - بما في ذلك أنظمة الرواتب والمكافآت والتقاعد والحوافز.

ويرأس لجنة الترشيحات والمكافآت السيد وليد المهيري، أما أعضاء اللجنة فهم السيد عبدالله الشامسي، والسيد سعيد اليتيم.

أ. واجبات لجنة الترشيحات والمكافآت

- دعم أعضاء مجلس الإدارة وتقديم المشورة لهم في وضع هيكل الرواتب والمزايا لموظفي الشركة.
- التأكد من استقلالية أعضاء مجلس الادارة المستقلين باستمرار.

ب. صلاحيات لجنة الترشيحات والمكافآت

إذا تبين للجنة أن أحد الأعضاء فقد شروط الإستقلالية، وجب عليها عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة، وعلى مجلس الإدارة إخطار العضو بكتاب مسجل على عنوانه الثابت لدى الشركة بمبررات انتفاء صفة الإستقلالية عنه، وعلى العضو أن يرد على مجلس الإدارة خلال «خمسة عشر يوماً» من تاريخ إخطاره. ويصدر مجلس الإدارة قرار بإعتبار العضو مستقلاً أو غير مستقل في أول إجتماع يلي رد العضو أو انقضاء المدة المشار إليها دون رد.

وإذا كان فقد العضو لهذه الصفة لن يترتب عليه الإخلال بالحد الأدنى لعدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الادارة وجب مراعاة ذلك في تشكيل اللجان.

ومع عدم الإخلال بنص المادة (102) من قانون الشركات التجارية، إذا كان من شأن قرار المجلس إنتفاء أسباب أو مبررات الإستقلالية عن العضو التأثير على الحد الأدنى للنسبة الواجب توافرها من الأعضاء المستقلين داخل المجلس، قام مجلس إدارة الشركة بتعيين عضو مستقل يحل محل هذا العضو، على أن يعرض أمر تعيينه على أول جمعية عمومية للشركة للنظر في اعتماد قرار مجلس الإدارة.



كانت تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الاولى بأسهم الشركة في عام 2012 كالتالي:

العضو	العلاقة	إجمالي بيع (سهم)	إجمالي شراء (سهم)
عبدالله الشامسي عبد الحميد سعيد	نفسه نفسه	- -	50,000 700,000

هذا ولم يقوم باقي أعضاء المجلس أو أقاربهم من الدرجة الاولى بأي تعاملات في أسهم الشركة في العام 2012.

نواصل جهودنا في تطوير أداء خدماتنا واتباع مبدأ أكثر شفافية في جميع أوجه التعامل مع العملاء.

واجبات لجنة الاستثمار

- مراجعة كافة الإقتراحات لفرص الإستثمار المالي والإستراتيجي بحيث لا يتجاوز الإنفاق 100 مليون درهم إماراتي.
- في حال تجاوز الإنفاق 100 مليون درهم إماراتي، يجب الحصول على موافقة مجلس إدارة الشركة.

ثالثاً: لجنة الاستثمار

يتمثل دور لجنة الاستثمار في مراجعة استثمارات الشركة المتعلقة بالأعمال الرئيسية وغير الرئيسية واعتمادها

ويرأس اللجنة السيد جاسم الزعابي، أما أعضاء اللجنة فهم السيد أحمد بن بيّات، والسيد فاضل العلي، والسيد يونس الخوري والسيد محمد السويدي.

الصف الاول

من اليمين الى اليسار
محمد السويدي
جاسم الزعابي
عبد الحميد سعيد
فاضل العلي
عبدالله الشامسي
سعيد اليتيم
يونس الخوري

الصف الثاني

من اليمين الى اليسار
زياد كداري
احمد بن بيّات
وليد المهيري
عثمان سلطان

أما تواريخ لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة فهي كالتالي:

رقم الإجتماع	التاريخ
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 1	19 فبراير 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 2	28 مارس 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 3	15 أبريل 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 4	7 يونيو 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 5	25 يوليو 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 6	7 أكتوبر 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 7	20 نوفمبر 2012
إجتماع لجنة الاستثمار رقم 8	6 ديسمبر 2012

جدول حضور الأعضاء للاجتماعات:

أعضاء مجلس الإدارة	إجتماعات مجلس الإدارة		إجتماعات لجنة التدقيق		إجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت		إجتماعات لجنة الإستثمار	
	عدد الإجتماعات	9	عدد الإجتماعات	8	عدد الإجتماعات	6	عدد الإجتماعات	8
أحمد بن بيات	9	C					6	*
يونس لخوري	9	*	2	*			6	*
عيسى السويدي	4	*					4	C
عبد الحميد سعيد	8	*	6	*	2	*		
وليد المهيري	8	*			6	C		
جاسم الزعابي	7	*					8	C
فاضل العلي	9	*	8	*			7	*
زياد كداري	9	*	8	C				
عبد الله الشامسي	8	*			5	*		
سعيد اليتيم	9	*	5	*	3	*		
محمد السويدي	3	*					3	*

C = رئيس
* = عضو

3.3 إجتماع مجلس الإدارة

تتعدّد إجتماعات مجلس الإدارة باكتمال النصاب فيها بحضور غالبية الأعضاء. في السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2012، تم عقد تسعة

وفيما يلي تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة:

رقم الإجتماع	التاريخ
إجتماع مجلس الإدارة رقم 1	5 مارس 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 2	4 أبريل 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 3	10 مايو 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 4	7 يونيو 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 5	29 يوليو 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 6	14 أغسطس 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 7	23 سبتمبر 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 8	21 أكتوبر 2012
إجتماع مجلس الإدارة رقم 9	10 ديسمبر 2012

أما وتواريخ لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة فهي كالتالي:

رقم الإجتماع	التاريخ
إجتماع لجنة التدقيق رقم 1	4 مارس 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 2	27 مارس 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 3	25 أبريل 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 4	7 يونيو 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 5	29 يوليو 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 6	19 سبتمبر 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 7	21 أكتوبر 2012
إجتماع لجنة التدقيق رقم 8	10 ديسمبر 2012

أما تواريخ لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة فهي كالتالي:

رقم الإجتماع	التاريخ
إجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم 1	15 يناير 2012
إجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم 2	5 مارس 2012
إجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم 3	19 أبريل 2012
إجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم 4	7 يونيو 2012
إجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم 5	23 أكتوبر 2012
إجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم 6	10 ديسمبر 2012



الجمعية العمومية العادية

عقد إجتماع الجمعية العمومية العادية لشركتنا بتاريخ 28 مارس 2012 في مركز المؤتمرات الكائن في قرية المعرفة , في دبي, وتقرر ما يلي:

- أ. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31
- ب. المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
- ج. المصادقة على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
- د. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بواقع (15) فلس لكل سهم عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2011/12/31.
- هـ. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 .
- م. الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
- ل. تعيين مدقق الحسابات للعام 2012 وتحديد أتعابهم.
- ح. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة, وهم زياد كلداري وعبدالله الشامسي لتمثيل عموم المساهمين في المجلس.

وقد تم فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة وذلك خلال الفترة من يوم الأربعاء الموافق 2012/02/08 إلى يوم الخميس الموافق 2012/03/08 لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة, وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (12) من القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009م حول ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

كما قامت الشركة بنشر أسماء المرشحين وهم السيد زياد كلداري والسيد عبدالله الشامسي وبياناتهم الخاصة بالترشيح على موقع الشركة بشبكة المعلومات الدولية www.du.ae بتاريخ 2012/03/13.

4.3 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

عرضت لجنة الترشيحات والمكافآت على مجلس إدارة الشركة مقترح مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للموافقة عليه, ومن ثم يتم عرض مكافأة مجلس الإدارة على المساهمين في الجمعية العمومية للتصويت عليه.

وقد استعنا بشركة ميرسر للاستشارات العالمية لعمل دراسة ومقارنة معيارية

مستفيضة شملت هيكلة مجلس الإدارة ومستوى مكافأة أعضائه. وتضم سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكونات عديدة منها تحديد مبلغ مقطوع لكل عضو, ومبالغ إضافية مرتبطة بحضوره للإجتماعات, وإشتراك العضو أو رئاسته لأي لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة سواء كانت لجنة الاستثمار أو الترشيحات أو المكافآت أو التدقيق .

وتعتمد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بشكل أساسي على بدل حضور أعضاء مجلس الإدارة ونظام الاحتفاظ بالأعضاء.

وقد أقرت الجمعية العمومية العادية في سنة 2012 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره 7.264 مليون درهم إماراتي وزعت على جميع أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة المعتمدة كأتعاب عن سنة 2011.

وسيقترح المجلس على الجمعية العمومية مبلغ 8.748 مليون درهم إماراتي توزع على جميع أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة المعتمدة كأتعاب عن سنة 2012.

5.3 تفويض وصلاحيات للإدارة التنفيذية

إن من ركائز إهتمام مجلس الإدارة هو دعم وإرشاد الإدارة التنفيذية لتحقيق إستراتيجية الشركة في إطار الحوكمة بوضوح وشفافية.

أ. الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة

بالتوافق مع المادة رقم (11) من القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض بعض «الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة» إلى اللجان المنبثقة عن المجلس أو للإدارة التنفيذية. وفي حال استدعى الأمر, يتم تفويض الإدارة التنفيذية بموجب تفويضات محددة أو عامة, وعند التفويض يتم تقديم تعليمات واضحة بخصوص صلاحيات الإدارة التنفيذية.

تتلخص الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة فيما يلي:

- مراجعة الإستراتيجية والميزانية السنوية للشركة وإقرارها.
- عضوية المجلس.
- إجمالي الرواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية.
- هيكلة رأس مال الشركة.
- التقارير والضوابط المالية.
- الرقابة الداخلية.

- إقرار العقود والنفقات (التي تفوق قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية) حسب السياسة الموضوعه.
- إقرار سياسات حوكمة الشركة.
- مراجعة السياسات العامة والموافقة عليها.

6.3 ورشات عمل لأعضاء مجلس الإدارة

قمنا في العام 2012 بإعداد ورشتي عمل لأعضاء مجلس الإدارة. سلطت ورشة العمل الأولى الضوء على أحدث المستجدات والتقنيات في قطاع الإتصالات والتحديات المستقبلية بالإضافة إلى سبل تحسين العائدات المالية لقطاع الإتصالات. وقد ألقى المحاضرة مستشارون من شركة "كي بي أم جي". أما الورشة الثانية فقد ناقشت مستجدات نظم الحوكمة محلياً ودولياً, وتضارب المصالح وتعاملات أعضاء المجلس بالأسهم. وقد ألقى المحاضرة مستشارون من شركة كابيتال أدفانتج.

7.3 تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه

حرصاً من مجلس إدارة الشركة على تحسين أدائه وفاعلية قراراته ولإضافة القيمة للشركة والمساهمين, قرر المجلس تقييم أدائه وأداء اللجان المنبثقة منه, ومع نهاية عام 2012 قام أعضاء المجلس بتعبئة إستبيان خاص لتقييم أداء المجلس, وتضمن الإستبيان فعالية رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورصد الأداء التشغيلي وحوكمة الشركة بالإضافة إلى القيادة والثقافة.

جاءت النتائج إيجابية, حيث تم تحديد بعض الملاحظات التي تحتاج لمعالجة, وبدوره قرر المجلس وضع خارطة طريق لسد جميع الثغرات خلال عام 2013, مما يسهم في تحسين أداء المجلس وكفاءته.

يلتزم مجلس الإدارة بتحسين أدائه وكفاءته, وخلق القيمة للشركة وللمساهمين.

4. الإدارة التنفيذية



عثمان سلطان
الرئيس التنفيذي

بلغت حصتنا السوقية حسب
تقديراتنا 48.7% في نهاية
العام 2012.

تباشر إدارتنا التنفيذية إدارة الأعمال اليومية للشركة، ويترأسها "الرئيس التنفيذي" المسؤول عن الإدارة التشغيلية للشركة وعن تطور الشركة والتوصيات وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإطار عمل الرقابة أمام مجلس الإدارة.

1.4 أعضاء الإدارة التنفيذية

تولى عثمان سلطان منصبه كرئيس تنفيذي لشركةنا في يناير 2006، ونجح خلال أقل من 5 سنوات بتحويل الشركة من مجرد فكرة لإطلاق مشغل جديد إلى مشغل الاتصالات الأسرع نمواً من حيث العائدات على مستوى المنطقة، وأثمرت رؤيته في خلق شركة أحدثت ثورة في قطاع الاتصال الإماراتي وأعلنت إنهاء الاحتكار فيه. وأصبحت شركتنا اليوم إحدى أهم قصص النجاح ليس في قطاع الاتصالات الإماراتي، فحسب بل على مستوى المنطقة.

وخلال فترة تولي عثمان سلطان منصب الرئيس التنفيذي، نمت أسرة العاملين في الشركة لتصل إلى أكثر من 2,000 موظف اليوم، وأصبحت الشركة تمتلك 57 مركزاً للمبيعات وشبكة لمنافذ البيع الشريكة تضم نحو 3 آلاف منفذ. وفي إنجاز غير مسبوق نمت أسرة عملاء خدمة الهاتف المتحرك لتتجاوز 5 ملايين عميل خلال 6 سنوات. واستحوذنا على حصة سوقية وصلت إلى 48.7% من سوق الهواتف المتحركة. وقد بدأت الشركة في تحقيق الربحية خلال عامين فقط من انطلاقها. وبفضل الاستراتيجية التي وضعها سلطان، فإن عملاء شركتنا قمة أولويات الشركة لمنحهم أكبر قيمة ممكنة مقابل نفقاتهم الاتصالية وإثراء أسلوب حياتهم تحقيقاً لشعار الشركة "وتحيا بها الحياة". كما حققت الشركة بإدارته أفضل مستويات الحوكمة وهو ما تم تتويجه بإطلاق تقرير دو للتمنية المستدامة خلال أكتوبر 2011، وحصول "du" على المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا ضمن مؤشر ستاندرد أند بورز للحوكمة 2011.

تمتد جذور مسيرة سلطان المهنية لنحو ثلاثين عاماً منذ العام 1983، تدرج خلالها في مناصب عدة في قطاع الاتصالات على مستوى الوطن العربي والعالم (وشمل ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). وتولى سلطان خلال العقود الماضية مناصب إدارية في مجالات المبيعات والتسويق وخدمة العملاء ضمن قطاع الاتصالات وتولى مناصب قيادية ضمن ثلاثة من أبرز شركات الاتصالات في العالم: وهي كويستل وأوربت إنك، وموبينيل

(الشركة المصرية لخدمات المحمول) التي قام بتأسيسها في عام 1998 وتولى قيادتها لمدة سبعة أعوام.

ويعد سلطان من أبرز المتحدثين في الفعاليات والمؤتمرات المتعلقة بقطاع الاتصالات في العالم، حيث يشارك بشكل دوري في فعاليات تتناول قطاع الاتصالات والعالم الرقمي والتلفزيون عبر بروتوكول الانترنت، والإنترنت في الشرق الأوسط. وقد عمل عدده من رواد قطاع الاتصالات في المنطقة والعالم مع سلطان واكتسبوا خبرات أهلهم للمواقع التي يشغلونها اليوم.

وقد تم تكريم سلطان خلال مسيرته على إنجازاته المتعددة التي أسهمت في تطوير صناعة الاتصالات في المنطقة والعالم، وقد حاز على جوائز عدة نذكر منها:

- احتل المرتبة الثانية والثلاثين ضمن قائمة مجلة أموال لقادة الأعمال المبدعين في العالم العربي للعام 2012.
- اختير ضمن أفضل المدراء التنفيذيين في الدول العربية للعام 2012 ضمن ملتقى فوربس للرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط 2012
- حصل على لقب "مبدع العام" ضمن جوائز غلف بزنس للعام 2012
- اختير ضمن أكثر 30 شخصية في الخليج العربي تأثيراً ونفوذاً في مجلة Business Pioneer 2012
- اختير على مدار العامين 2010 و2011 ضمن أفضل 100 شخصية قيادية بقطاع الاتصالات في العالم
- اختير الرئيس التنفيذي للعام 2011، خلال الدورة الرابعة في حفل أفضل الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط.
- أفضل رئيس تنفيذي (ماستر كلاس) للعام 2010، خلال حفل غرفة صناعة وتجارة دول مجلس التعاون الخليجي.
- جائزة إنجاز العمر للاتصالات في الشرق الأوسط للعام 2009.
- جائزة رجل الإعلام للعام 2008 ضمن جواز (MENA Cristal) تقديراً لإنجازاته في العام الرقمي والمحتوى.
- جائزة رجل العام من قبل الجمعية الفرنسية للعاملين في تكنولوجيا المعلومات بفرنسا للعام 1996.
- جائزة أفضل موقع إلكتروني من قبل الجمعية الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات 1996.





فريد فريدوني
الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية

يتولى فريد فريدوني، من خلال منصبه الحالي كرئيس تنفيذي للشؤون التجارية، مسؤوليات أقسام المبيعات والتسويق، وخدمات العملاء، والعلاقات الدولية، والهوية المؤسسية، والاتصال المؤسسي، وتطوير الأعمال في شركتنا.

وتشمل أدوار فريدوني السابقة في الشركة، منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية، ونائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية، حيث أشرف من خلالها على إدارة البرامج المؤسسية، والشؤون التنظيمية في قطاع الاتصالات، والحوكمة المؤسسية، وعلاقات المستثمرين. كما شارك أيضاً في وضع السياسات المؤسسية والتوجهات الاستراتيجية لشركتنا.

وقبل انضمامه إلى شركتنا، لعب فريدوني أدواراً بارزة في تنفيذ استراتيجيات أقسام تكنولوجيا المعلومات ضمن هيئات هامة مثل مدينة دبي للإنترنت، ومدينة دبي للإعلام، وقرية دبي للمعرفة ومدينة دبي للرعاية الصحية، ومجمعات أعمال أخرى. كما شغل



فهد الحساوي
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والخدمات المشتركة

يتولى فهد الحساوي مهام الإشراف على عمليات شركتنا في مجال الموارد البشرية والمشتريات والعلاقات الحكومية و المرافق، إلى جانب تطبيق أفضل الممارسات في مجال التوظيف والتدريب والتطوير، ونظم البدلات والتعويضات، والهيكلية المؤسسية.

وقبل انضمامه إلى فريق عملنا، شغل الحساوي منصب نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية (خدمات الموظفين) في طيران الإمارات، حيث أشرف على استراتيجيات إدارة وتطوير قسم الموارد البشرية. كما أنه أسس



مارك شاتلوورث
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

شغل مارك شاتلوورث مناصب إدارية عليا في الشئون المالية لمدة تجاوزت 25 عاماً، وقد عمل مارك على تنمية شركات عديدة خاصة في قطاع الاتصالات اللاسلكية. وقبل انضمامه إلى شركتنا، عمل مارك مديراً مالياً لشركة اتصالات قطر ش.ق.م (كيوتل)، حيث عمل مع مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لوضع استراتيجية توسع للمجموعة عمان كالمشغل

فريدوني أيضاً منصب نائب المدير العام لإدارة الاتصالات في شركة 'تيكوم للاستثمارات' خلال الفترة ما بين أبريل 2002 وديسمبر 2005.

وفي العام 2003، تم ترشيحه من قبل 'تيكوم للاستثمارات' لجائزة الموظف الحكومي المتميز ضمن إطار جوائز دبي للاداء الحكومي المتميز.

كما شغل فريدوني منصب عضو في مجلس إدارة 'انترأوت'، إحدى شركات خدمات الاتصال الأسرع نمواً في أوروبا لمدة 3 سنوات، وعضوية مجلس أمناء صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات العربية المتحدة. وهو أيضاً عضو مؤسس لمنتدى تكنولوجيا المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فريدوني مواطن إماراتي، حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية، قسم الإلكترونيات، من جامعة بايلور في تكساس (الولايات المتحدة الأمريكية) واستكمل دورات حول إدارة الأعمال في جامعة كرانفيلد.

ونفذ استراتيجية تطوير الكفاءات المواطنة في المجموعة.

وقد بدأ الحساوي حياته المهنية برتبة ملازم أول مهندس في شرطة دبي، وهو حاصل على شهادة جامعية في هندسة الاتصالات، ودبلوم في الهندسة من المجلس التعليمي البريطاني للتكنولوجيا والأعمال، ودرجة الماجستير في الهندسة الصناعية من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الثاني وقبل عمله في كيوتل، شغل مارك منصب المدير المالي لشركة يوروبيان تيليكوم بي ال سي، وهي مشغل اتصالات مدرجة في بورصة لندن. كما إنه عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا، وهو أحد المؤسسين لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط.



ياتندر ماهاجان
الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا



راغو فنكتارمان
الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والاستثمارات



أناندا بوس
الرئيس التنفيذي للعلاقات التنظيمية وشؤون الحوكمة

قبل التحاقه للعمل في شركتنا كنائب رئيس الاتصالات الدولية ومشغلي الاتصالات، شغل ياتندر ماهاجان منصب الرئيس التنفيذي لشركة سماكوم في المنطقة الحرة،وهي شركة ذات مسئولية محدودة حيث قاد مبادرة تطوير الشركة لتصبح واحدة من أكبر شركات خدمات البث الفضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.كما عمل

قبل انضمامه للعمل لدى شركتنا، شغل راغو فنكتارمان منصب مدير الإستراتيجية التجارية والتأمين لمجموعة أورانج في لندن. ولقد نجح في إنشاء نماذج عمل تجارية لصفقات أطراف ثالثة لصالح أورانج وورلد، بما في ذلك شركات مزودة للمحتوى مثل وارنر وسوني وبي إم جي وديزني. أما على صعيد الشرق الأوسط،

يتمتع أناندا بخبرة تجاوزت 20 عاماً شغل خلالها مناصب إدارية في مجالات عديدة في شركات استشارية ومشغلي اتصالات رائدة في الشرق الأوسط. وقد شملت هذه المجالات المحاسبة، الاستراتيجية، الشؤون التنظيمية، وتطبيق الأنظمة وإدارة المشاريع. وقبل انتقاله إلى العمل في قطاع الاتصالات في

مديراً لخدمات الشبكات في شركة جلوبيكوم سيستمز في نيويورك، إلى جانب عمله في مناصب عدة كمهندس ومدير تنفيذي لدى مشغل شبكة الاتصالات في دولة الإمارات. وقد بدأ ياتندر حياته المهنية في وحدة البحث والتطوير في وزارة الاتصالات الهندية حيث عمل على تصميم وتطوير الموجات الكهرومغناطيسية

قضى راجو أربعة أعوام متنقلاً بين مجموعة من المناصب التنفيذية العليا في الشركة المصرية لخدمات الهاتف الجوال (موبينيل) في جمهورية مصر العربية. وهو حاصل على ماجستير من جامعة ميشغن و بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة (IIT) مدراس.

عام 2003، عمل لمدة 11 عاماً في الخدمات الاستشارية الإدارية مع آرثر أندرسن، وأرنست آند يونج، وكوبرز آند ليبRAND، في الممارسات التي تختص بمجال الاتصالات. وأناندا حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الهند، وهو محاسب تكاليف معتمد.

2.4 مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2012

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة للعام 2012 (درهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2012 (درهم)*
الرئيس التنفيذي	1 يناير 2006	4,382,940	
الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية	1 يناير 2006	2,593,695	
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والخدمات المشتركة	23 إبريل 2006	2,593,695	
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية	1 يناير 2006	1,775,124	
الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا	1 يناير 2006	1,830,712	
الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والاستثمارات	1 يناير 2006	1,782,827	
الرئيس التنفيذي للعلاقات التنظيمية وشؤون الحوكمة	1 يناير 2006	1,759,195	

*ننوه للعلم بأن المكافآت والحوافز المرتبطة بأداء الشركة تحتسب وفق آلية تقييم الاداء الفردي ضمن إطار عام معتمد من قبل مجلس الإدارة. يتم حالياً القيام بهذا التقييم والموافقة عليه لكل أعضاء الإدارة التنفيذية وسيتم الإفصاح عن المكافآت والحوافز المدفوعة للعام 2012 فور الإنتهاء من احتسابها والموافقة عليها.

5. معاملات الأطراف ذات العلاقة

وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بموافقة مجلس إدارة شركتنا.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة مساهمي شركتنا، وأعضاء مجلس إدارة شركتنا، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والشركات التي تمارس تأثيراً ملحوظاً على الشركة. وتتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للأنظمة والشروط المعتمدة من قبل إدارة الشركة أو مجلس إدارتها.

تنفذ الشركة جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالأسعار التجارية، كما تقدم خدمات الاتصالات للأطراف ذات العلاقة بقيمة السوق

العادية. وتستبعد الشركة المعاملات لأطراف ذات علاقة يتم الإفصاح عنها.

والجدول التالي يعكس القيمة الإجمالية للمعاملات مع الأطراف ذات علاقة لهذا العام.

الطرف	بالألف درهم
المستحق من أطراف ذات علاقة أكسيوم تليكوم (ذ.م.م.) إيروس للإلكترونيات المستحق من المساهمين	108.825 16.432 45.764
المستحق إلى أطراف ذات علاقة تيكوم للاستثمارات المنطقة الحرة (ذ.م.م.) إعمار العقارية (ش.م.ع)	28.058 20.486
القيمة الإجمالية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تيكوم للاستثمارات المنطقة الحرة (ذ.م.م.) إيجار المكاتب والخدمات تيكوم للاستثمارات المنطقة الحرة (ذ.م.م.) قيمة البنية التحتية أكسيوم تليكوم (ذ.م.م.) - موزع معتمد - صافي المبيعات إيروس للإلكترونيات - موزع معتمد - صافي المبيعات إنجازات لنظم البيانات (ذ.م.م.) - إيجار مركز البيانات والخدمات إعمار العقارية (ش.م.ع)	64.832 35.146 2.021.536 395.053 11.13 39.262

6. مدقق الحسابات الخارجي

1.6 معلومات عامة

«كي بي إم جي» هي شبكة عالمية رائدة تقدم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات في 152 دولة. ويعمل لدى شركاتها الأعضاء 145,000 موظف في مختلف أنحاء العالم. تأسست «كي بي إم جي» في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1974، وتضم الآن أكثر من 650 موظف متخصص يعملون تحت قيادة 31 شريك في ستة مكاتب مختلفة. وتحظى «كي بي إم جي» في دولة الإمارات العربية المتحدة بتواجد مميز في المنطقة، وتهدف إلى الوفاء بمسؤوليتها تجاه المجتمع من خلال إحداث فارق ملموس في المجتمعات التي تعمل بها.

وقد قامت شركة «كي بي إم جي» بمراجعة حسابات شركتنا منذ تأسيسها في ديسمبر 2005.

ونوه للعلم بأنه قد تم إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي نفسه مع تغيير الشريك المدقق وكان ذلك بموافقة الجمعية العمومية في سنة 2011.

2.6 سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي

قمنا بتحديث دليل الحوكمة وإضافة سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي لتنظيم تعيين مدقق الحسابات الخارجي، والتي تحدد إطار ونطاق وصلاحيات مدقق الحسابات الخارجي مع الحرص على توفير الإستقلالية التامة لممارسة أعمالهم المسندة إليهم. كما تحدد الشروط المستوجب توافرها لإختيار المدقق، حيث يقوم مجلس الإدارة برفع توصياته لإختيار المدقق ليتم استعراضها مع الجمعية العمومية لإبداء الرأي والتصديق على التوصيات.

قررت الجمعية العمومية والتي عقدت بتاريخ 28 مارس من العام 2012 بالموافقة على إعادة تعيين شركة «كي. بي. ام. جي» لتكون المراجع والمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية 2012 نظير مبلغ قدره 700,000 درهم.

ولم يتم الاستعانة بشركة «كي بي إم جي» للتحقق من أية بيانات ومراجعات مالية أخرى غير تلك المتعلقة بعملية مالية للشركة تم إلغاؤها. وقد تقاضت كي بي إم جي 65000 درهم عنها. ولم يتم الاستعانة بأي مدقق حسابات خارجي آخر للقيام بأي نوع من خدمات التدقيق للبيانات المالية خلال عام 2012.

وأمثالاً لحكم المادة (36) من النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، فقد تم إعداد التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2012 طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لرفع درجة تنافسية أسواق الأوراق المالية في الدولة، لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية وتوفير التمويل اللازم لتعزيز الإقتصاد الوطني ورفع كفاءته.

3.6 العلاقة مع مدقق الحسابات الخارجي

تشرف لجنة التدقيق على سياسة تعيين مدقق الحسابات، والمحافظة على علاقات جيدة معهم. وتتحدد علاقة الشركة مع مدقق الحسابات من خلال مهام لجنة التدقيق التالية:

- اعتماد سياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي وعرضها على مجلس الإدارة.
- دراسة وتقديم التوصيات التي ستقدم للمساهمين فيما يتعلق بتعيين أو إعادة تعيين أو عزل مدقق حسابات الشركة الخارجي لمجلس الإدارة لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية
- متابعة ومراقبة استقلالية وموضوعية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة طبيعة ومجال وكفاءته وفقاً لمقاييس إعداد التقارير المالية العالمية.
- استعراض أي اقتراح بتعيين مدقق الحسابات الخارجي لتوفير الخدمات (عدا خدمات مراجعة الحسابات) إلى شركة أو شركات فرعية، وضمان الامتثال للموعد طبقاً لقانون حوكمة الشركات.
- توفير الجو الملائم لتعاون مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي.
- ويجب على لجنة التدقيق أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار عند تعيين مدقق حسابات خارجي:

- تعيين مدقق حسابات خارجي واحد أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من قبل الجمعية العمومية التي ستحدد أتعابه
- يجب أن يكون مدقق حسابات الشركة مقيداً في سجل المحاسبين ومدقق الحسابات وفقاً للأنظمة القانون الاتحادي رقم 9 لعام 1975 بشأن تنظيم مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات؛
- أن لا يكون المدقق الخارجي شريكاً أو

يتم إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لرفع درجة تنافسية أسواق الأوراق المالية في الدولة، لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية وتوفير التمويل اللازم لتعزيز الإقتصاد الوطني ورفع كفاءته.

7. الرقابة الداخلية

1.7 نظام الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس إدارة شركتنا مسؤولية الرقابة الداخلية ومراجعة فعاليته، من خلال المحافظة على الأصول، وحفظ البيانات المالية صحيحة، والكشف عن الأخطاء والمخالفات. ويلتزم مجلس الإدارة بمراجعة تقرير لجنة التدقيق عن نتائج أنشطة الرقابة الداخلية والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة الرقابة.

وتشمل الرقابة الداخلية تحديد هيكل تنظيمي واضح، وتدوين السياسات والإرشادات، وتحديد السلطات والتوكيلات وآليات رقابة الأداء، التي تم وضعها لمراقبة عمليات الشركة بفعالية وانتظام والتأكد من الالتزام بقوانين الحوكمة.

أ. دور مجلس الإدارة في الرقابة الداخلية

- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية ومراجعته وفعاليته.
- يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية لضمان قيام الإدارة العليا بإعداد وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال لتوفير ضمانات معقولة لفاعلية وكفاءة العمليات وتقديم تقارير مالية دقيقة والالتزام بالقوانين والتشريعات ضمن الحدود المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.
- قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق للقيام بالآتي:

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً لضمان تخفيف كافة المخاطر التي قد تواجه تحقيق أهداف العمل وذلك عن طريق تطبيق ضوابط مناسبة وفعالة.
- يجب أن تشمل المراجعة ضوابط البيانات المالية والعمليات وإدارة المخاطر.
- إجراءات المراجعة المتبعة من قبل إدارة الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة.

- التغييرات التي طرأت منذ المراجعة الأخيرة على طبيعة ومدى المخاطر الكبيرة وقدرة الشركة على التأقلم مع تغيرات العمليات والبيئة الخارجية.
- نطاق وطبيعة أنشطة الرقابة قيد - التنفيذ على المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الخارجي.
- مراجعة نقاط ضعف وعيوب نظام الرقابة أو الحالات الطارئة غير المتوقعة

يعنى مجلس الإدارة بدعم وإرشاد الإدارة التنفيذية وتحقيق التوازن بين استراتيجية الشركة لتحقيق النمو على المدى البعيد وبين الوصول إلى الأهداف المرجوة على المدى القريب.

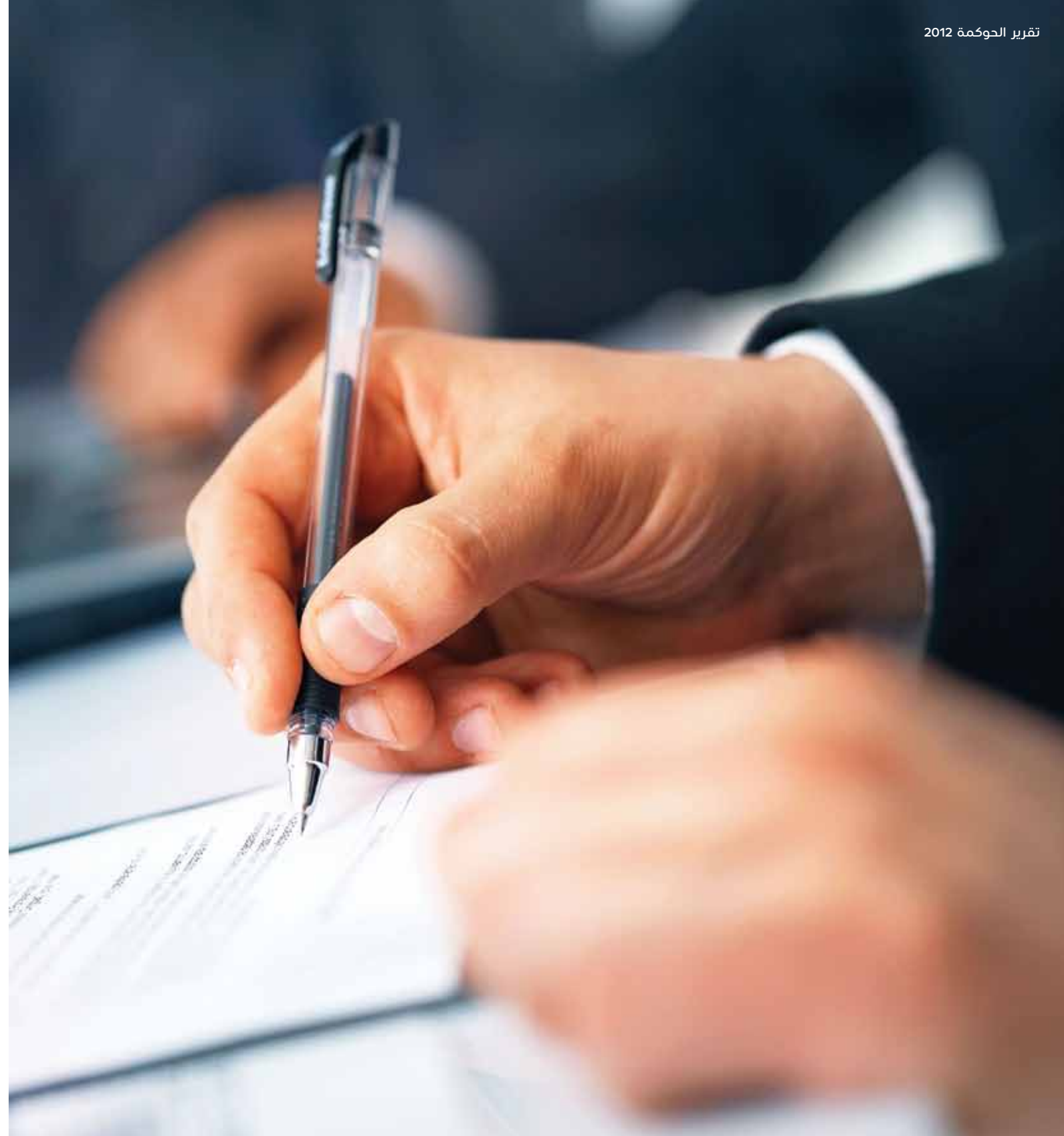
والتي أثرت أو قد تؤثر بشكل كبير على أداء الوضع المالي للشركة والإجراءات المتبعة من قبل الشركة لمعالجة القضايا الجوهرية للرقابة.

- مراجعة التزام الشركة بالقوانين واللوائح النافذة.
- السياسة الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات.
- بناء على المادة رقم (8) من القرار الوزاري رقم (518) لهيئة الأوراق المالية و السلع لعام 2009 قام مجلس إدارة الشركة بتفويض لجنة التدقيق لمراجعة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعمول به في الشركة، وبناء على نتائج المراجعة والمعلومات المتوفرة لها تؤكد لجنة التدقيق على أن نظام الرقابة الداخلية قد تم تصميمه بشكل فعال ومناسب ويتم تنفيذه بكفاءة لتحقيق أهداف الشركة.

ب. آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية لدى شركتنا من مجموعة من الإجراءات يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة، وهي مصممة لتوفير ضمانات معقولة وليست مطلقة لإنجاز الأهداف التالية:

- إدارة المخاطر: التأكد من تحديد المخاطر والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
- فعالية وكفاءة العمليات: تحديد الأهداف الرئيسية لدى الشركة بما في ذلك الالتزام بمعايير الأداء وحماية الموارد.
- مصداقية التقارير المالية: ضمان تقديم البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الموثوقة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة العليا.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة: تشمل القوانين والتشريعات التي تخضع لها الشركة وذلك تفادياً للإضرار بسمعة الشركة أو الغرامات.
- الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو ضمان إرساء ركائز ضوابط الرقابة الداخلية وتوثيقها بشكل مناسب والمحافظة عليها والالتزام بها في كافة وحدات العمل. ويتوجب على الشركة دمج تطبيق نظام الرقابة الداخلية مع أنشطتها القياسية الخاصة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر.



وفي حال عدم موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على توصيات اللجنة بشأن اختيار أو تعيين أو استقالة أو عزل مدقق الحسابات الخارجي، يترتب على مجلس الإدارة تضمين بيان يتضمن تلك التوصيات وأسباب رفض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة.

وكيلًا لأحد الأعضاء المؤسسين في الشركة أو عضواً في مجلس الإدارة أو أي من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وذلك وفقاً للمادة 50 والمادة 51 من النظام الأساسي للشركة

- يعتمد اختيار مدقق الحسابات الخارجي على الكفاءة والسمعة والخبرة.

ج. آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

- تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية التأكد أن الإجراءات المطبقة لمراقبة العمليات ضمن الشركة قد تم تصميمها بشكل مناسب ويتم تنفيذها بطريقة فعالة وفق خططها السنوية المعتمدة من قبل لجنة التدقيق المفوضة من قبل مجلس الإدارة.

كما تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية إعداد التقارير عن مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، وتقديم تقاريرها إلى الإدارة ولجنة التدقيق المفوضة من قبل مجلس الإدارة متضمنة الأفكار والتوصيات التي تتعلق بتحسين تلك الأنظمة. ولا تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة عليها، فهذه المسؤوليات تقع على عاتق الإدارة المفوضة.

- تقوم إدارة الرقابة الداخلية بتعيين ضابط إمتثال بمسؤوليات واضحة ومستقلة للإشراف على مدى الإمتثال للقوانين والتشريعات والإجراءات الداخلية. حيث يقوم قسم مراقبة الإمتثال بالرقابة على الأنشطة المعمول بها في الشركة والتأكد بأنها موافقة للقوانين والأنظمة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تعديل وتحديث الإجراءات المتبعة في نظام رقابة الإمتثال لضمان إستمرارية عمل القسم وفق أعلى المعايير المتبعة.

- إن إدارة الرقابة الداخلية تقدم فقط تأكيداً معقولاً الى لجنة التدقيق المفوضة من قبل مجلس الإدارة حول فعالية العمليات في تحقيق أهداف الشركة.
- يترأس إدارة الرقابة الداخلية ويديرها السيد عامر القرقاوي، من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بأمر مهامه في الشركة كـ نائب أول للرئيس- الرقابة الداخلية في منتصف عام 2007 وهو عضو في مجلس إدارة جمعية المدققين الداخليين. ويتمتع بخبرة تتجاوز 14 عاماً في مجال المال والعمليات في العديد من القطاعات بما فيها المحاسبية والتدقيق الداخلي والمالية والمصارف. وقد شغل منصب مدير إدارة في دائرة الرقابة المالية لدى حكومة دبي خلال الفترة من 1998 حتى 2007.

د. كيفية تعامل الرقابة الداخلية مع أية

- مشكلة كبيرة:
- تقوم إدارة الرقابة الداخلية بإنجاز مهامها من خلال أربعة أقسام رئيسية، هي:

- قسم التدقيق المالي وتدقيق العمليات
- قسم تدقيق أنظمة المعلومات
- قسم المخالفات

- قسم مراقبة الإمتثال

- تقوم إدارة الرقابة الداخلية بدراسة المشكلات الكبيرة في الشركة بشكل تفصيلي من خلال أقسامها الأربعة، تبعاً لطبيعة المشكلة، حيث يتم تقديم التوصيات الفعالة لحلها الى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق، كما يتم متابعة تنفيذ تلك التوصيات بشكل دوري وتقديم تقرير بها الى لجنة التدقيق.

2.7 إدارة المخاطر المؤسسية

تلتزم شركتنا بالحفاظ على نظم إدارة المخاطر وفقاً لأحدث المعايير والمقاييس العالمية، من أجل تعزيز قدراتنا وكفاءتنا في هذا المجال. وترى الشركة بأن الكفاءة الإستراتيجية والتطبيقية والسياسات والممارسات المتبعة في "إدارة المخاطر المؤسسية" مطلبٌ أساسي في جميع إدارات الشركة.

وتعمل "إدارة المخاطر المؤسسية" بشكل دؤوب لوضع أمثل الأطر والمنهجيات التي من خلالها يتسنى للشركة الحفاظ على أصولها ومكائنها وتنميتها من جهة، وحماية مصالح المساهمين والمتعاملين من جهة أخرى، والمحافظة على التزام الشركة بالقوانين واللوائح السارية في نطاق الأنشطة التجارية والتشغيلية التي تتناولها الشركة.

وقد قامت شركتنا بتطوير إطار شمولي خاص بها لإدارة المخاطر، بالاستناد إلى المنهجيات العالمية المتعلقة بهذا الشأن مثل أنظمة الـ (COSO) والـ (ISO)، بالإضافة إلى الإستعانة ببيوت الخبرة ذات السبق العالمي والحضور المحلي القوي في هذا المجال. ويأتي هذا الإطار متناسفاً مع الحرص والالتزام والسياسات العامة التي تتبناها الشركة في تحديد وتقييم ورصد المخاطر المحدقة بها والإبلاغ عنها لخوى الإختصاص بالطرق السليمة. ومن خلال هذا الإطار؛ تقوم الإدارة المتخصصة في شؤون المخاطر برصد وتقييم المخاطر ذات الشأن والمتعلقة بالشركة بشكل دوري، ومناقشة ذلك مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية لتحديد أفضل سبل التعامل مع الأخطار التي قد تواجهها الشركة، مما يضمن لإدارة المخاطر أن تتماشى عن كُتب وجنباً الى جنب مع الأهداف الإستراتيجية والتجارية للشركة.

كما أن الشركة في صدد تنفيذ بعض الإجراءات والممارسات التي من شأنها تطوير مجريات العمل وزيادة الكفاءة العملية المختصة بالتعامل مع المخاطر في هذه الإدارة الهامة، بعد أن انتقلت إلى الإدارة العامة (قطاع) للشؤون المؤسسية لتتال الاستقلالية المناسبة والتوازن المطلوب فيما يرتبط بالسياسات والاستراتيجيات والبرامج المؤسسية المعمولة بها في الشركة.

يعمل الرئيس التنفيذي للشركة على استعراض فعالية الأعمال المتعلقة بشؤون إدارة المخاطر، كما تعرض التقارير على لجنة التدقيق.

3.7 سياسة الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing)

ويتضمن «دليل حوكمة الشركات» سياسة الإبلاغ عن المخالفات والموضحة من خلال إجراءات موثوقه للموظفين للإفصاح عن أي مخالفات محتملة. وقد أسندت مسؤولية الإشراف وتنفيذ السياسة الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات إلى

إدارة الرقابة الداخليه في الشركة وهي مسؤولة عن توفير الجو المناسب لتسهيل هذه المهمة السياسية.

توضح سياسة المخالفات الإجراءات الموثوقة للموظفين للإفصاح عن أي مخالفات محتملة.

8. سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين



نلتزم بالإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بأوضاعنا وأنشطتنا في حينه أو متى طلب منها ذلك.

واصلنا نشر جميع المعلومات الإيضاحية التي تتعلق بأوضاعنا وأنشطتنا بما يكفل سلامة التعامل وطمأنة المستثمرين متى طلب منها ذلك.

وبناءً على القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 بشأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، انتهجت الشركة سياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين، حيث قام كل عضو من أعضاء المجلس بالإفصاح لهئية الأوراق المالية والسلع عن ملكيته لأسهم الشركة والمناصب التي يشغلها مع بداية السنة الميلادية، كما حرص المجلس على

إبلاغ السوق المالي والجهات الرسمية عن المعلومات التي قد تؤثر على أسعار تلك الأوراق حال توافرها للسادة المساهمين.

وقد كرس مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية جهودهم لتوفير قنوات اتصال بحيث يسمح للسادة المساهمين أن يتواصلوا معهم ليس فقط من خلال الجمعيات العمومية فحسب، بل من خلال سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الشركة، حيث تقوم بإستقبال مساهميها والرد على استفساراتهم على مدار العام.

9. معلومات عامة

1.9 أداء سهم الشركة في السوق عام 2012

التاريخ	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإقفال
31 يناير 2012	2.95	2.82	2.95
28 فبراير 2012	3.17	2.95	3.17
31 مارس 2012	3.25	3.03	3.18
30 أبريل 2012	3.63	2.96	3.16
31 مايو 2012	3.17	2.98	2.99
30 يونيو 2012	3.09	2.97	3.04
31 يوليو 2012	3.23	3.05	3.23
31 أغسطس 2012	3.57	3.21	3.41
30 سبتمبر 2012	3.52	3.40	3.52
31 أكتوبر 2012	3.79	3.50	3.70
30 نوفمبر 2012	3.90	3.70	3.82
31 ديسمبر 2012	3.88	3.42	3.49

2.9 أداء سهم الشركة بالمقارنة مع مؤشر السوق العام عام 2012

التاريخ	السوق المالي	سهم الشركة
31 يناير 2012	1,405.61	2.95
28 فبراير 2012	1,698.22	3.17
31 مارس 2012	1,683.18	3.18
30 أبريل 2012	1,639.44	3.16
31 مايو 2012	1,470.61	2.99
30 يونيو 2012	1,452.18	3.04
31 يوليو 2012	1,537.89	3.23
31 أغسطس 2012	1,555.66	3.41
30 سبتمبر 2012	1,569.50	3.52
31 أكتوبر 2012	1,622.35	3.70
30 نوفمبر 2012	1,588.77	3.82
31 ديسمبر 2012	1,629.07	3.49

10. التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية

إن النمو المستدام لأعمالنا يبدأ بيد مع مسؤوليتنا تجاه المجتمع هي دعائم أساسية للتقدم الذي حققناه، فاستثمارنا في البنية التحتية، يقوم على أسس من الوعي البيئي ضمن إطار مسؤول. وقد اتخذنا تدابير جديدة كإعداد تقارير لرصد أدائنا البيئي.

نحن نركز على تنويع منتجاتنا لتلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع، فنحن نولي اهتماماً خاصاً بعملائنا من المؤسسات وعملائنا ذوي الدخل المرتفع، ونهتم أيضاً بعملائنا من ذوي الدخل المحدود.

ويمكننا أن نخلص إلى حقيقة هامة: مع الأرباح تأتي المسؤولية.

نواصل في دة تركيز جل اهتمامنا على التنمية المستدامة ونسعى أن نكون مؤسسة مسؤولة لها دور فاعل في تنمية المجتمع من خلال مبادرات لها أثر ملموس على المجتمع واقتصاد الدولة والحفاظ على البيئة. ففي عام 2012، عملنا جاهدين لتحسين بيئة العمل لموظفينا على المستوى الداخلي، وتبني مستويات شفافية أعلى، وتقديم خدمات بأسعار تنافسية لعملائنا، مع الاهتمام باختيار الحلول التي تقلل من انبعاثات الكربون.

شعارنا هو “وتحيا بها الحياة”، وهو ليس شعاراً فحسب بل انعكاس لحس المسؤولية لدينا، وإيماننا بدور التنمية المستدامة في ممارستنا لأعمالنا. وهي الأساس الذي صممنا عليه خطة أعمالنا المستقبلية من خلال اعتماد الشفافية والنزاهة والتصرف المسؤول لتحقيق نموذج أعمال يحتذى به.

ثروتنا البشرية

- ومن الجوانب الهامة التي نركز عليها
- التوطين
 - التدريب والتطوير
 - السلامة ونمط الحياة السليم
 - سلسلة التوريد
 - ارتباط الموظفين بالعمل
 - التنوع
 - النزاهة في الأعمال
 - التوظيف والحفاظ بالموظفين

في مركز خدمة العملاء في الفجيرة الذي يديره طاقم عمل كامل من المواطنين، كما نسعد بتخريج 146 مواطناً إماراتياً من برنامج مسار التدريبي في عام 2012، والذي دام 18 شهراً. هذا، ويهدف برنامج «مسار» إلى تطوير وتدريب الموارد البشرية الإماراتية الشابة حديثي التخرج. وقد حققت مبادراتنا في التوطين نجاحاً كبيراً، ودعمتنا في تحقيق هدفنا في زيادة نسبة التوطين إلى حوالي 31٪ من إجمالي القوة العاملة مقارنة بما كانت عليه في العام 2011 حيث كانت 28٪ من العام السابق. كما تمثل نسبة الموظفين التنفيذيين في الشركة 41٪.

نهدف لبناء بيئة عمل مستدامة وأسرة سعيدة من العاملين من خلال تمكينهم ومكافأة تميزهم في الأداء.

نحن على يقين أن مساندة موظفينا لتحقيق طموحهم المهني يعزز من إرتباطهم ورضاهم الوظيفي. ولهذا نركز على تطوير قادة المستقبل من خلال تقديم منصات تدريب ذات مستوى عالمي.

نحن نسعى إلى أن نكون الوجهة المفضلة للباحثين عن عمل من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الموهوبين. وقد ضاعفنا في العام 2012، عدد الموظفين العاملين

3.9 أداء سهم الشركة بالمقارنة مع مؤشر السوق العام عام 2012

المستثمر/ المساهم	نوع العميل	عدد المستثمرين	مجموع الأسهم
دولة الإمارات العربية المتحدة	حكومي بنوك شركات أفراد	2 6 031 104,162	6,233,550 15,850,486 3,984,545,808 516,149,604
دول مجلس التعاون	حكومي بنوك تجاري أفراد	- - 208	- - 16,056,090
عرب	حكومي بنوك تجاري أفراد	- - 774	- - 22,077,601
جنسيات أخرى	حكومي بنوك تجاري أفراد	- - 668	- - 10,433,863

4.9 الأحداث الجوهرية التي واجهتها شركتنا عام 2012

أ. تعيين وإعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ب. توزيع أرباح نقدية بقيمة 15 فلس لكل سهم عن العام 2011.

ج. فرض رسوم حق الامتياز بنسبة 5٪ من الإيرادات و17.5٪ من الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

د. استبدال عضو مجلس إدارة يمثل الحكومة الاتحادية.

هـ. لم يتجاوز أي مساهم نسبة 5٪ من أسهم الشركة عدا المساهمون المؤسسون وهم الحكومة الاتحادية، شركة الإمارات

للإتصالات والتكنولوجيا ذ.م.م، وشركة مبادلة للتنمية.

م. يمتلك جهاز الإمارات للاستثمار 39,5٪ من أسهم الشركة وتمتلك شركة مبادلة للتنمية ش.م.ع 20.08٪ من الأسهم، وشركة الإمارات للتقنية والاتصالات ذ.م.م 19.5٪ من الأسهم والنسبة المتبقية للمساهمة العامة

ل. لم تكن هناك أي مخالفات جسيمة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 أو أي تجاوزات للقرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي.

خ. تم نقل إدراج شركتنا من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى



مجتمعنا

- ركائز المسؤولية المجتمعية لشركتنا**
- دعم روح المبادرة
 - تطوير المجتمع
 - التعليم
 - التراث والثقافة

عملينا

- وتشمل مجالات الإهتمام الرئيسية**
- رضا العملاء
 - الخصوصية وأمن المعلومات
 - العروض الخاصة
 - التسويق المسؤول
 - العروض المبتكرة

نحن نركز على تصميم وتطوير خدمات تلبي احتياجات الفئات المختلفة في المجتمع الإماراتي.

نواصل تعزيز مشاركتنا المسؤولة في تنمية مجتمعنا، ونفخر بتوجيه حملاتنا ومبادراتنا خلال عام 2012 نحو إحياء الثقافة والتراث الوطني. وقد شملت هذه المبادرات الحملة الرمضانية التي أطلقناها لتحفيز روح التراحم بين كافة فئات المجتمع، حيث قمنا بجمع 10,3 مليون درهم كمساهمة لإعادة بناء وترميم منازل الأطفال الأيتام من أبناء الدولة. كما استمرت شراكتنا مع دار كلمات لنشر وتوزيع كتب الأطفال الهادفة إلى تعزيز ثقافتنا العربية وتشجيع جيل الأطفال على حب لغتهم الأم لغة الضاد. كما نفخر بافتتاح مختبر به للوسائط الإعلامية المتعددة بجامعة زايد بديي وذلك بموجب اتفاقية التعاون المشترك مع الجامعة لدعم وتطوير التعليم من خلال تنمية المهارات المهنية في مجال وسائل الإعلام.

استمرت جهودنا خلال عام 2012 في دعم روح المبادرة في الدولة. ونعتبر حصولنا على جائزة ولي عهد دبي، سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، كأفضل شريك داعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن العام 2012 تكليلاً لحصيلة مساهماتنا نحو دعم مجتمع الأعمال. وفي إطار حرصنا على دعم رواد الأعمال في الإمارات، جددنا شراكتنا مع حاضنة الأعمال (شيلتر). كما أعلننا في نوفمبر، عن الفائز للموسم الأول من برنامج تلفزيون الواقع "المبادر" الذي أطلقناه عبر قناة "ون"، والذي يدعم ريادة الأعمال. كما قمنا خلال العام 2012 بمشاركة القمة العالمية لريادة الأعمال ومؤتمر ومعرض مشاريع الأعمال الريادية العربية كشريك رئيسي.

وضمن فعاليات اليوم الوطني 41، واحتفاءً بإنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة، حضر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان حفل تكريم الفائزين بجائزة ده للتواصل الاجتماعي، والذي تضمن ملتقى حول الدور الإيجابي والإبداعي لشبكات التواصل الاجتماعي.

إن العمل المجتمعي أحد أهم أولوياتنا لما فيه خير لأمتنا. ففي عام 2012 ساهمنا بمبادرات عدة مكنت سكان الدولة من العمل يداً بيد مع المؤسسات المعنية بالمحافظة على البيئة للمساهمة في جعل وطننا بيئة نظيفة تلائم عيشنا. وقد شاركنا في حملة بلدية دبي لتنظيف الصحراء، حيث قام متطوعون من ده بالتقاط القمامة من المناطق الصحراوية بالقرب من منطقة الوراق.

نحن نفتخر أن نكون أول شركة اتصالات تصمم باقة اشترك للإماراتيين، فمن خلال باقة الاشتراك المميز نقدم مكالمات محلية وبيانات أكثر لعملائنا الإماراتيين، كما نمح 5% من قيمة تجديد الاشتراك شهرياً لدعم احتياجات المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد ساهمت الدفعة الأولى من هذا الربيع في ترميم سكن عدد من المواطنين الأيتام وكان هذا خلال شهر رمضان الماضي.

أولينا كذلك اهتماماً لتلبية احتياجات بعض الشرائح في المجتمع من الفئة العاملة. فقد أطلقنا بالتعاون مع اللجنة الدائمة لشؤون العمال في دبي خط "alo" المخصص للعمالة الوافدة. ويمتاز الخط بسهولة وسرعة الاستخدام بما يتوافق ودخول الفئة العاملة المنخفضة، فلا حاجة لسداد قيمة الخط مقدماً، بل يتم تقسيط ذلك على دفعات شهرية تخصم من الرصيد المتوفر ولا حاجة أيضاً إلى رسوم للتجديد، أو رسوم سنوية، وتوفر الخدمة رصيداً أولياً قيمته 10 درهم ليتمكن العامل من إجراء المكالمات الأولى

بأسرع وقت. فنحن نعي أهمية التواصل مع أفراد العائلة لتي مغترب، ويسرنا أن توفر هذه الخدمة للعمالة من ذوي الدخل المنخفض طريقة يسيرة لتواصل مستمر مع أحبائهم.

نحن مسؤولون عن تمكين العميل من الحصول على المعلومات، إلا أننا نعمل أيضاً بجهد لحماية وأمن الشبكة لمستخدمينا الشباب وللمن تنقصهم الخبرة في هذا المجال، ضد التهديدات والهجمات الإلكترونية، والوصول لشبكات التواصل الاجتماعي وحماية الخصوصية. هذا ومن أجل ضمان تحقيق الأمان فنحن على تواصل دائم مع المجلس الوطني للإعلام، ولا نقدم على تقديم أي خدمة إلا بعد موافقة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على أي نشاط أو محتوى جديد.

"لمن يخلق الفرص من التحديات." «مسار» - برنامج التطوير المهني للمواطنين



البيئة من حولنا

- وتشمل مجالات الاهتمام الرئيسية:
- المصادر الطبيعية وإدارة الطاقة
- إدارة النفايات وإعادة تدويرها
- دور تقني الإتصال في نفع البيئة

تعزز استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة واتخاذ قرارات شراء قائمة على اختيار مسؤول يحد من أية تأثيرات بيئية واقتصادية. وتشمل السياسة التركيز على إدارة النفايات، وتحسين التقارير الخاصة بإدارة النفايات، لإتاحة معلومات أكثر شفافية عن تقدمنا في الحفاظ على البيئة للأطراف المعنية. وقد قمنا بمراجعة متطلبات سلسلة التوريد لحد جميع الموظفين الذين يعملون لدى الموردين للالتزام بأنظمة الصحة والسلامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وللمزيد من المعلومات بشأن حوكمة الشركة وسياساتها، يرجى زيارة الرابط التالي:

www.du.ae/en/about/corporate-governance

أحمد بن بيات

رئيس مجلس الإدارة

نحن نقوم دورياً بقياس تطور مستويات الاستدامة لأعمالنا من خلال بطاقة تقييم الأداء، التي تمكننا من مراجعة التقدم الذي أحرزناه من خلالها. ولتعزز التزامنا نحو بيئة، قمنا بإضافة إدارة الطاقة إلى بطاقة تقييم الأداء. وقد عززت هذه الخطوة بعد أن قمنا بتشغيل وإدارة 137 محطة إرسال واستقبال تابعة لنا باستخدام حلول الطاقة الهجينة، وحلول إدارة الطاقة الذكية، مما ساهم في تخفيض معدل الاستهلاك السنوي لوقود الديزل بحوالي مليون لتر، وبالتالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تفوق 11٪ مقارنة بالعام الماضي. كما زادت كفاءة المواقع التي تعمل على الكهرباء بنسبة 6٪ مقارنة بالعام 2011. وقد حاز مركز مبيعات الفجيرة على شهادة لبيد (LEED®) للأبنية الخضراء للعام 2012.

يسرنا تطبيق السياسات الجديدة للمشتريات والتي تقوم على أساس بيئي. حيث تهدف إلى

